

## تضحية

المحامي منير الشدياق  
mounirchidiac2014@gmail.comتحت سقف دولة واحدة مؤسسات تنجح وأخرى تفشل؛  
الإرادة الصادقة عمود فقري لتطور الأمن العام

لا يخفى على احد في لبنان ان معظم الادارات والمؤسسات الرسمية تعاني من بطء في تطور قدراتها وخدماتها، او من تراجعها احيانا. في المقابل، تشهد المديرية العامة للأمن العام تطورا نوعيا شاملا وسريعا، تمثل باستحداثها عشرات المراكز، تطوير قدراتها، تحديث وتسهيل خدماتها، الخ. في الاستنتاج، مؤسسات تنجح واخرى تفشل تحت سقف دولة واحدة. ما السبب؟

في وقت لا يزال الكثير من ادارات الدولة اللبنانية حتى اليوم يدفع كل سنة مئات الاف او ملايين الدولارات من اموال الشعب اللبناني كبديل ايجارات لمبان قليلة تستخدمها، وحيانا لا تستخدمها، قامت وتقوم المديرية العامة للأمن العام، منذ ما يقارب ست سنوات، عقب اطلاق اللواء عباس ابراهيم خطة تطويرها وتحديثها، ليس بانهاء اكثرية عقود الايجار السابقة فحسب، بل باستحداث ما يقارب 70 مبنى جديد لها، يدخلون حكما ضمن ملكية الدولة اللبنانية والشعب اللبناني. 49 منها لمراكز جديدة استحدثت في المناطق اللبنانية، و21 مبنى جديدا لمراكز كانت مبانيها اما مستأجرة وتم اخلاؤها توفيراً للنققات، واما ضيقة المساحة ما حتم استبدالها باخرى اوسع تسمح بتأمين افضل خدمة عامة للمواطنين.

## ابرز الانجازات

منذ اطلاق خطة تطوير المديرية قبل ست سنوات، تحقق حتى اليوم:  
- اعادة تأهيل شاملة لكل مكاتب ودوائر ومراكز المديرية.

- استحداث ما يقارب 70 مبنى جديدا، 49 منها لمراكز جديدة، و21 مبنى لمراكز كانت موجودة اساسا. معظم المباني المستحدثة تتألف من طبقات عدة وليس طبقة واحدة. منها نذكر، على سبيل المثال لا الحصر، مبنى مركز امن عام المتن الاقليمي المؤلف من ست طبقات فوق الارض وطبقات عدة تحتها، مبنى دائرة امن عام بعلبك المؤلف من ثلاث طبقات فوق الارض وطبقات عدة تحتها مساحة كل منها تقارب 800 متر وسواهما. استطرادا، نوضح ان استحداث مراكز جديدة، لاسيما في الاقضية والمناطق التي لم يكن فيها اساسا مراكز للأمن العام، هدف الى توفير مشقة انتقال المواطنين لمسافات طويلة الى اقضية اخرى لاجل انجاز معاملاتهم. اضافة الى هدف تأمين

اكثر من سواه، لا بل تم تخفيضها مقارنة مع السابق. ولا القوانين اللبنانية تمنح المدير العام للأمن العام صلاحيات اوسع من تلك الممنوحة لجميع المدراء العاملين في الدولة اللبنانية. اما الجواب بالنسبة الى كيفية تحقيق المديرية تلك الانجازات النوعية الكثيرة، فسنعرض ابرز تفاصيله، بعد التوقف عند ابرز الانجازات المحققة، كي تتضح الصورة.

- زيادة عدد ضباط ورتباء وعناصر الامن العام، بفعل دورات التطوير المتلاحقة، من 3900 عسكري تقريبا، الى ما يقارب 8350 عسكريا.

- استحداث مبنى جديد لنظارة الامن العام في ساحة العبد، يحوي 800 سرير ضمن غرف مجهزة بمكيفات وتلفزيونات والات لتنقية الهواء، اضافة الى مطعم، تجهيزات رياضية، مكتبة، اربعة متنزهات، ملعب كرة السلة وكرة قدم، تجهيزات رياضية، مشغل للاعمال اليدوية، هواتف للاتصالات المحلية والدولية، مستوصف، اطباء ومرشحات اجتماعيات في الخدمة ليلا ونهارا، اضافة الى نشاطات ترفيهية وافية مرات عدة في الاسبوع، الخ...

- تجهيز جميع مكاتب ودوائر ومراكز الامن العام باحدث اجهزة وبرامج الكمبيوتر المعتمدة عالميا. مع بداية العام الحالي تم اطلاق وبدء تنفيذ مشروع "امن عام بلا ورق" بالتعاون مع شركة "EVERTEAM". هذا المشروع الذي سينتهي عام 2021، سيجعل جميع خدمات ومعاملات الامن العام تتم بشكل الكتروني من دون استخدام الورق. بذلك



الامن العام استحدثت ما يقارب 70 مبنى جديدا.

صحة جوازات السفر الالكترونية على نقاط المراقبة. اضافة الى اعتماد المديرية برامج وتقنيات امنية اخرى متطورة، تقتضي المصلحة الوطنية العليا ابقاءها طي الكتمان.

- استحداث قسم خدمة الاتصالات (CALL CENTER) عبر الرقم 1717. وهو يضم عشرات العسكريين، الذكور والاناث، الذين يستقبلون اتصالات المواطنين الراغبين في الاستفسار عن تفاصيل معاملات الامن العام، استشارة الامن العام في اي وضع خاص يتصل بعمله مما يتيح للمواطن معرفة كافة الاحتمالات المتاحة امامه، تسجيل اي ملاحظة او شكوى (بين الساعة 7 صباحا و7 مساء بالنسبة الى الخدمات الثلاث الالنفة الذكر)، الابلاغ عن اي حدث او خطر امني كي تعالجه المديرية (24/24).

- اطلاق وتطبيق استراتيجية الشرطة المجتمعية التي تضمنت وضع اكثر من 20 وسيلة اتصال وتواصل اجتماعي والكتروني في متناول المواطنين للاستفسار عن تفاصيل المعاملات، الابلاغ عن اي خطر امني، وسواها من الخدمات.

- تجهيز كل مراكز المديرية تدريجا بالات الكترونية، يقتطع منها كل مواطن رقما تسلسليا فور دخوله المركز، ومن ثم ينجز معاملته بحسب دور رقمه، مما يضمن المساواة في انجاز المعاملات كل بحسب اسبقية دخوله الى المركز.

- اطلاق وتطبيق مشروع الخدمات الالكترونية (E-SERVICES) الذي يتيح للمواطنين اللبنانيين والاجانب، عبر موقع دولتي (WWW.DAWLATI.GOV.LB)، انجازهم 12 معاملة من معاملات

جوازات السفر الإلكترونية، واجراء عملية المطابقة البيومترية للتأكد من ان المسافر هو الحامل الشرعي للوثيقة، كما لتحديد هويات المسافرين لمنع الازدواجية وحالات انتحال الهويات. كما يؤمن هذا النظام الربط والتكامل مع دليل المفاتيح العامة للمنظمة الدولية للطيران المدني (ICAO PKD)، واستخدامه، للتأكد من

- استحداث دائرة حقوق الانسان ◀

ستكون المديرية اول ادارة في لبنان تطبق هذا المشروع المتطور.

- تزويد جميع المكاتب والدوائر والمراكز مركبات حديثة، مما يسهل سرعة التحرك الامني والاداري تنفيذاً لمختلف المهمات.

- اطلاق وتطبيق مشروع الوثائق البيومترية (جوازات السفر، جوازات المرور، الخ..). هنا تجدر الاشارة الى ان المنظمة الدولية للطيران المدني (ICAO) تصنف

المواصفات الامنية للوثائق البيومترية بين حدين، الادنى يعتبر مقبولا، والاعلى يعتبر ممتازا. الامن العام، وبتوجيهات اللواء عباس ابراهيم، اتجه نحو اختيار الوثائق المصنفة امانيا من بين الاعلى في العالم.

- اطلاق وتطبيق احد اهم أنظمة حماية الحدود المعتمدة في العالم، "قصدنا" مشروع نظام الحدود الجديد "SBMS"، الذي شمل تجهيز كل الدوائر والمراكز الحدودية البرية والبحرية والجوية في الامن العام باحدث المعدات الالكترونية والتقنيات البيومترية التي تتيح تمييز ملامح الوجه في

صلاحيات المدراء العاميين  
في الدولة واحدةاللواء ابراهيم: علينا ان  
نذهب نحن الى المواطن  
لخدمته وحمايته

جوازات السفر الإلكترونية، واجراء عملية المطابقة البيومترية للتأكد من ان المسافر هو الحامل الشرعي للوثيقة، كما لتحديد هويات المسافرين لمنع الازدواجية وحالات انتحال الهويات. كما يؤمن هذا النظام الربط والتكامل مع دليل المفاتيح العامة للمنظمة الدولية للطيران المدني (ICAO PKD)، واستخدامه، للتأكد من



الصعد الامنية او الادارية او اللوجستية او الحقوقية وسواها، من دون تكبيد الخزينة اللبنانية اي مبالغ.

ثالثا: البلديات هي المصدر الثالث لتأمين الاموال والمساعدات العينية اللازمة للمشاريع التطويرية، لاسيما مشاريع استحداث مراكز جديدة. فالعديد منها قدمت الارض اللازمة لبناء مركز ما، او ساهمت كليا او جزئيا في تشييده، او في تجهيزه. ما يستحق التوقف عنده في هذا الاطار، هو ان معظم رؤساء اتحادات البلديات والبلديات كانوا يبادرون من تلقاء انفسهم الى التواصل مع ضباط في المديرية، او مباشرة مع اللواء عباس ابراهيم، عارضين تقديم اي مساعدة يريدونها الامن العام مهما بلغت قيمتها، مؤكداين انهم يقومون بذلك لانهم يحبون دعم كل مؤسسات الدولة لينهض الوطن.

رابعاً: الاسباب نفسها دفعت البلديات الى دعم خطة تطوير الامن العام من خلال تعاون جمعيات وهيئات ومنظمات المجتمع المدني معه. فالكثير من قوى المجتمع المدني ساهمت في دعم انجاز الكثير من مشاريع الامن العام التطويرية بمختلف الطرق والوسائل المتاحة لها، وبحسب طبيعة كل مشروع كان يتم العمل لتنفيذه. بعض مساعداتهم كانت عبارة عن تقديمات عينية، وبعضها الاخر تمثل باشتراك العديد منهم مع الامن العام في تنفيذ مهمات ذات طابع حقوقي - انساني، كحال رابطة كاريتاس لبنان على سبيل المثال، التي خصص لها مكتب ضمن نظارة الامن العام المركزية في ساحة العبد، زودته الرابطة عددا من الممرضات الذين يشرفون ليلا ونهارا على الحالة الصحية للموقوفين موقتا، ومرشحات اجتماعيات يعين بمتابعة وضع ومعالجة اي موقوف يعاني من اي اضطراب نفسي او حزن شديد، وسواها من الحالات الاجتماعية المشابهة، واختصاصيات تغذية تشرن على جودة الوجبات الغذائية الثلاث التي تقدمها المديرية يوميا للموقوفين موقتا.



مطلع 2019 اطلق مشروع "امن عام بلا ورق" وسيتهي في 2021.

## ثقة المجتمعين المحلي والدولي بالامن العام واللواء ابراهيم اثمرت انجازات

### اطلاق مشروع نظام الحدود الجديد SBMS

### برامج المساعدات الدولية دعمت العديد من المشاريع

العالمي، وسواها من الاهداف. العلاقة الممتازة للمديرية العامة للامن العام مع جميع الدول والمنظمات الدولية، اتاحت لها الاستفادة من الكثير من الهبات التي ساعدت على تنفيذ عشرات المشاريع التي تتضمنها خطة تطويرها، على كل

• مجلة "الامن العام": في السابق كانت المديرية العامة للامن العام تنشر اخبارها في "مجلة الامن" العائدة الى المديرية العامة لقوى الامن الداخلي.

الهدف الاساسي من استحداث مجلة "الامن العام" هو استكمال بناء الكيان الخاص والمستقل للمديرية، واشترك "الامن العام" الى جانب زميلتها "مجلة الامن" في نشر وتعزيز المبادئ الوطنية والاخلاقية والقانونية والثقافة، والتوعية ضمن المجتمع، الى جانب الاضاءة على نشاطات المديرية وشرح تفاصيل مهماتها، ونقل الاخبار وتحليلها بشكل موضوعي وراقي.

ثانياً: البرامج الدولية هي المصدر الثاني لتأمين الاموال والمساعدات العينية اللازمة للمشاريع. فكما هو معلوم ان مئات برامج المساعدات التي تطلقها سنويا دول ومؤسسات ومنظمات دولية عديدة، كمنظمة الامم المتحدة والاتحاد الاوروبي وغيرهما، تهدف الى تقديم هبات عينية او مالية لدول ومؤسسات رسمية وخاصة وجمعيات واشخاص خدمة لقضايا انسانية متنوعة، كتعزيز حقوق الانسان، دعم المؤسسات الامنية تعزيزا للسلام



عديد الامن العام زاد من 3900 الى 8350 عسكريا.

• وقف التلزيما: كانت المديرية العامة للامن العام سابقا، ككل الادارات، تقوم بتنفيذ الاعمال غير العسكرية التي تحتاجها ككشراء الحاجيات، اعمال الصيانة، الكهرباء، الهندسة، الطبابة، البناء، وسواها، عبر تلميز تلك الاعمال او الخدمات الى شركات او مؤسسات خاصة او اختصاصيين وفق آلية تقديم استدرج العروض المعتمدة في الدولة اللبنانية. ومن المعلوم ان اسعار الخدمات في السوق اللبنانية مرتفعة نوعا ما. بهدف تخفيض النفقات، قامت المديرية، ضمن دورات التطوير المتلاحقة، بتطويع عشرات الافراد المتخصصين في تلك المجالات ضمن صفوفها، واسند اليهم بعد انهائهم الدورات التدريبية تنفيذ كل مثل المشاريع والخدمات التي تحتاجها المديرية. ولم يبق سوى عدد قليل من التلزيما التخصصية جدا، والعمل جار للاستعاضة عنها بالطريقة نفسها، وصولا الى الاكتفاء الذاتي بشكل كامل في كل المجالات. ما وفر فعليا اكثر من 89% من الاكلاف التي كانت تتكبدتها المديرية في السابق.

اضافة الى الكثير من الانجازات الاخرى التي تحققت ايضا. وتلك التي يتم التحضير لاطلاقها في الاشهر والسنوات القادمة.

يبقى السؤال المحوري: كيف تحققت تلك الانجازات من دون تكبيد خزينة الدولة اللبنانية اكلافها؟

### مكتب تخطيط وتطوير

استهلّت خطة تطوير المديرية العامة للامن العام باستحداث مكتب التخطيط والتطوير ضمنها. من ابرز مهماته وضع خطة استراتيجية شاملة لخمس سنوات عادة، تهدف الى تطوير قدرات وخدمات المديرية في مجالات عملها ومهماتها. بعد موافقة المدير العام على الخطة، يبدأ العمل على تأمين التمويل اللازم لجميع المشاريع المحددة فيها، عبر عدة طرق، ابرزها اربع:

اولاً: ترشيد الانفاق بما يؤدي الى تخفيض النفقات من دون مس حقوق العسكريين، لا بل مع العمل على زيادتها. ومن ثم استخدام الفائض في تنفيذ المشاريع التطويرية المطلوبة. من الامثلة على ذلك نذكر:

◀ والمنظمات والهجرة في المديرية. هي تعنى بمعالجة كل انواع ملفات حقوق الانسان ومتابعتها. وقد بينت الاحصاءات انها اصبحت تستقبل وتتابع وتعالج اكثر من 1500 حالة انسانية تتصل بعملها شهريا.

- استحداث مجلة "الامن العام".

- استحداث فرقة موسيقى الامن العام.

- تطوير المختبر الطبي في الامن العام، وتزويده احدث المعدات الطبية المستخدمة حاليا في اهم مختبرات فرنسا وبريطانيا.

- استحداث شعبة الرصد والتدخل التي تضم مئات الضباط والعسكريين المصنفين بحسب المعايير العسكرية من نخبة القوات الخاصة، والذين خضعوا ويخضعون باستمرار للعديد من الدورات العسكرية والامنية المتعمدة لدى القوات الخاصة في الجيش اللبناني، اضافة الى دورات على القتال في ما يسمى حرب الشوارع، وتنفيذ العمليات الخاصة خلف خطوط العدو، وغيرها من المهمات الخطرة.

- استحداث شعبة الامن الاقتصادي والاجتماعي، المتخصصة في مكافحة الجرائم المنظمة العابرة للحدود الوطنية، كتهريب الاموال، الاتجار بالبشر، المخدرات، الخ.

- استحداث شعبة متخصصة بالامن السبراني، ضمن مكتب شؤون المعلومات. هي مثابة الامن العام الالكتروني.

- وضع المديرية، بالتعاون مع مكتب المفوض السامي لحقوق الانسان في الامم المتحدة، مدونة قواعد السلوك الخاصة بها. هي تعتبر مثابة دستور انساني- قانوني- اخلاقي خاص بالمديرية، اسوة بما هو معتمد في ارقى واحداث المؤسسات الامنية العالمية، وذلك تحت سقف الدستور اللبناني والقوانين النافذة والاتفاقات والمعاهدات التي وقع عليها لبنان، وبما ينسجم مع خصوصيات المجتمع اللبناني.